Warith Scientific Journal

الانفجار السكاني، البطالة والحاجة الماسة الى تنظيم الاسرة في العراق اليوم

Population explosion, unemployment and the urgent need for family planning in Iraq today

أ.د ابي الوتار
Dr. Abi Al Watar
جامعة دهوك

أ.د عباس كاظم جاسم الدعمي
Dr. Abbas Kazem Jassim Aldami
جامعة وارث الأنبياء

م.م محمد هاشم علي الموسوي
Mohammed Hashim Ali Almosawi
جامعة وارث الأنبياء
mohammed.almusawi@uowa.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث الى الكشف عن الاتجاهات السكانية في العراق خلال الفترة 1974 - 2021 وانعكاس ذلك في حجم القوى العاملة من جهة، والحاجة المتصاعدة الى فرص العمل في ظل الاعتماد النفطي المتزايد، وكيفية مواجهة التصاعد في عدد السكان مع الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى ملائمتها مع الموازنة العامة للدولة، اذ تركزت مشكلة البحث في بيان الاثر لإيقاف المد السكاني الحالي من اجل إبعاد المجتمع العراقي عن الوصول الى (82) مليون نسمة وما يقترن بذلك الرقم المخيف من بطالة وفقر وتفاوت معيشي وتلوث بيئي، اذ توصل البحث الى نتيجة مفادها ان الانفجار السكاني في العراق، رغم الحروب العبثية، حقيقة واقعة، ويعود ذلك الى حد كبير الى سياسة سكانية أطلقنا عليها سياسة الانفجار السكاني الممنهج تم اقرارها رسميا عام 1974 رغم التحذيرات التي وردت في تقرير نادي روما The Limits To Growth لعام 1972 وتحذيرات المؤتمر العالمي الثالث للسكان الذي عقد في بخارست عام 1974.

الكلمات المفتاحية: القوى العاملة، فرص العمل، الاعتماد النفطي، الانفجار السكاني.

Abstract

The research aims to reveal the population trends in Iraq during the period 1974-2021 and its reflection in the size of the labor force on the one hand, and the rising need for job opportunities in light of the increasing oil dependence, and how to face the increase in the population with the available economic resources and their compatibility with the state's general budget As the research problem focused on the statement of the effect of stopping the current population tide in order to keep the Iraqi society away from reaching (82) million people and the associated frightening number of unemployment, poverty, living inequality and environmental pollution, as the research reached a conclusion that the population explosion in Iraq, Despite the absurd wars, it is a reality, and this is largely due to a population policy that we called the policy of systematic population explosion. It was officially approved in 1974 despite the warnings contained in the Club of Rome report, The Limits to Growth of 1972, and the warnings of the Third World Population Conference held in Bucharest in 1972. 1974.

Keywords: labor force, job opportunities, oil dependence, population explosion.

المبحث الأول: منهجية البحث

مشكلة البحث:

في ظل التزايد غير الطبيعي في اعداد السكان في العراق، يمكن طرح مجموعة الأسئلة الرئيسية وكالآتي:

1. ما هي الحقائق السكانية التي تقودنا الى القول ان العراق اليوم في حالة "متطرفة" من حالات الانفجار السكاني، ولماذا نبدأ تناول تلك الحقائق بعام 1974؟
2. هل من سبيل للتوفيق بين النمو السكاني السريع والقوى العاملة من جهة، وتحقيق معدل مستهدف للبطالة في ضل الاعتماد النفطي المتزايد من جهة اخرى؟
3. ما هو السبيل لإيقاف المد السكاني الحالي-الموروث لإبعاد المجتمع العراقي عن الوصول الى (82) مليون نسمة عام 2049 وما يقترن بذلك الرقم المخيف من بطالة وفقر وتفاوت معيشي وتلوث بيئي؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كيفية مواجهة الانفجار السكاني مع الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى ملائمتها مع الموازنة العامة للدولة، لضمان عدم تخلف القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي في مواكبة الزيادة السكانية السريعة. من جانب اخر هماك نقصا حاداً في عدد المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والارياف من جهة، ونقصا مناظرا في الكوادر التعليمية والادارية المؤهلة اللازمة للحفاظ على مستوى تعليمي معين رغم فائض الخريجين والخريجات

هدف البحث

تتناول هذه الدراسة الكشف عن الاتجاهات السكانية في العراق خلال الفترة 1974 - 2021 وانعكاس ذلك في حجم القوى العاملة من جهة، والحاجة المتصاعدة الى فرص العمل في ظل الاعتماد النفطي المتزايد – من جهة اخرى. كما تتناول المبررات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإقرار الرسمي والقبول المجتمعي بسياسة سكانية قائمة على الطفلين بالنسبة للشباب، والتوقف الكامل خلال 12 شهرا بالنسبة لمن لديهم أكثر من اثنين.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها **(هل من سبيل للتوفيق بين النمو السكاني السريع والقوى العاملة من جهة، وتحقيق معدل مستهدف للبطالة في ضل الاعتماد النفطي المتزايد من جهة أخرى)**

طريقة البحث:

أما طريقة البحث، أي الكيفية التي ستمكننا من الإجابة العلمية على الاسئلة البحثية – الارشادية أعلاه.

المبحث النظري: الإطار النظري للبحث

أولا: تجميع الحقائق العلمية، من وثائق رسمية ذات العلاقة وبيانات احصائية زمنية ومقطعية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، وبيانات احصائية مقطعية مهمة تم توفيرها من قبل الباحثين. الى جانب ذلك، فقد تمت الافادة كثيرا من البيانات الاحصائية، والمفاهيم ذات العلاقة، التي يوفرها برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) في تقرير التنمية البشرية لعام 2020 وما قبله.

ثانيا: التحليل، ويقوم اساسا على ترتيب الحقائق المشار اليها وربطها ببعضها منطقيا – اعتمادا على بعض العلاقات الرياضية في بعض الاحيان - بشكل يمكننا من الوصول الى الاجابة العلمية على كل من الاسئلة اعلاه، ومن ثم الاستنتاجات...

بناء على ذلك فان **طريقة البحث المعتمدة في هذا البحث لا تستوجب اختيار نموذج رياضي** محدد ثم جمع البيانات الاحصائية المناسبة لمتغيراته، ثم الرجوع الى الاقتصاد القياسي التطبيقي لتقديره احصائيا وقبوله، قبل الانتقال الى الاستنتاجات

ثانيا: السياسة السكانية والحقائق السكانية في العراق 1974 -2021

قد يسأل سائل: لم البدء بعام 1974 وما علاقة ذلك العام بمشكلة البطالة اليوم؟ ان السبب الرئيسي الذي جعلنا نبدأ بعام 1974، ولا يمكن للشخص المهتم بالسياسة السكانية في العراق تجاهله، ذو شقين؛

الشق الأول: هو انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للسكان في بخارست في آب 1974 الذي حذر الدول النامية بشكل خاص – ومنها العراق – من النتائج الاقتصادية والبيئية السالبة المترتبة على الانفجار السكاني الذي كان سائدا آنذاك في معظم تلك الدول ولم يزل قائما في بعضها حتى يومنا هذا. (UNDP: 2018, Table 7)

وقد تضمن ذلك التحذير التأكيد على العلاقة القائمة بين النمو السكاني السريع والنمو المناظر في القوى العاملة، بعد فترة تباطؤ تصل الى 20 سنة من جهة، **وعلى مشكلة البطالة الناتجة عن عدم مواكبة الزيادة في فرص العمل للزيادة السريعة في القوى العاملة**، من جهة اخرى. ففي المجلد الأول لمجموعة الوثائق والدراسات التي قدمت في المؤتمر نقرأ ما يلي:

"While the world is currently traversing a period of unprecedented rates of growth of total population and, since labour force growth is determined primarily by population growth – subject to a time lag of up to 20 years – the world is also at the threshold of an explosive growth in the labour force."(UN: 1975, 297).

ومن الجدير بالذكر ان تقرير نادي روما الذي صدر عام 1972 تحت عنوان:**The Limits To Growth** ، (Meadows D. H. et al.: 1972) قدم لدول OECD والعالم النامي معا تحذيرا أكثر شمولا تضمن التأكيد على المخاطر المستقبلية لاستمرار النمو السكاني والنمو الاقتصادي، والتلوث البيئي المقترن بهما، في ضل محدودية الموارد الطبيعية بما فيها الموارد الطبيعية غير المتجددة. وقد تضمن تقرير نادي روما هذا مقترحات بناءة جزء منها يخص دول الـــــ OECD والآخر يخص العالم النامي. أحد المقترحات المهمة الخاصة بالدول النامية – ومنها العراق بالطبع – ضرورة قيام الدول المعنية بالعمل على ايقاف المد السكاني السريع عبر برامج جادة لتنظيم الاسرة.

اما **الشق الثاني:** للسبب الرئيسي الذي جعلنا نبدأ بعام 1974 فهو **الموقف الرسمي المعاكس** الذي اتخذه العراق تجاه توصيات مؤتمر بخارست الخاصة بضرورة اخذ الحيطة والحذر من ان الزيادة السريعة في عدد المواليد "الآن..." تعني زيادة سريعة في القوى العاملة "بعد 20 سنة..."؛ ومن التحذيرات الجادة التي اوردها تقرير نادي روما.

فما هي حقيقة ذلك الموقف وما علاقته بمشكلة البطالة في عراق 2021 – 2022

1. في ذلك العام، وفي إطار اعداد "ستراتيجية التخطيط بعيدة المدى" ورد النص التالي كتوجيه رسمي لمجلس التخطيط العراقي، الذي كان يرأسه نائب رئيس الجمهورية العراقية:

" ان النسبة في زيادة السكان والبالغة 3.2 سنويا، ربما يعتقد البعض بانها تمثل معدلا عاليا وينبغي تخفيضه بينما نرى نحن وجوب المحافظة عليه وإذا كان هناك امكانية لزيادته فيجب ان نزيده"[1].

2. وقد أعقب ذلك التوجيه اصدار التشريعات القانونية والتعليمات المالية اللازمة التي تجعل من ذلك التوجيه واقعا ملموسا.

من تلك التشريعات قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (652) لسنة 1981 الذي جاء فيه[2]:

1) **يمنح كل من الموظف والعامل مخصصات عائلية على الوجه التالي:**
   أ. ديناران عن كل ولد، ولحد الولد الثالث.
   ب. اربعة دنانير عن الولد الرابع.

[1] الجمهورية العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الأنجاب وحقوق الاطفال في الشريعة الاسلامية: بحوث الندوة الفكرية الثانية لسنة 1988 التي اقامتها كلية الشريعة بجامعة بغداد (بغداد: مطبعة الإرشاد، 1988). الصفحتان 68 – 69.

[2] الجمهورية العراقية، وزارة العدل، مجموعة الوقائع العراقية، الجزء الاول 1981، الصفحة 511.

ج. ستة دنانير عن الولد الخامس.
د. ثمانية دنانير عن الولد السادس.
ه. عشرة دنانير عن الولد السابع.

2) يضاف الى المبلغ المبين في الفقرة (1/ح) اعلاه ديناران عن كل ولد بعد الولد العاشر.

3) تسري احكام هذا القرار او احكام قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (1) لسنة 1975 وقانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم (1) لسنة 1978 على العسكري ورجل الشرطة فيما يتعلق بالمخصصات المذكورة ايهما أفضل.

4) لا يعمل باي نص يتعارض واحكام هذا القرار.

5) ينفذ هذا القرار اعتبارا من 1– 6–1981

3. كما عقدت ندوات في الجامعات العراقية تحت عناوين متشابهة مثل **" الحملة الوطنية لزيادة الانجاب "** للحث على زيادة الانجاب، وتولت الماكنة الاعلامية التابعة لوزارة الاعلام، وخاصة "مجلة ألف باء" مهمة حث المجتمع العراقي بكافة شرائحه على زيادة الانجاب. باختصار، يمكننا القول ان موقف الحكومة العراقية من تحذيرات مؤتمر بخارست العالمي للسكان لعام 1974، وقبلها تحذيرات نادي روما، كان بالاتجاه المعاكس تماما: اعتماد سياسة الانفجار السكاني الممنهج كجزء لا يتجزأ من "السياسة التنموية" في العراق... ومن النتائج المخيفة لتلك السياسة السكانية، المبنية على عدم الاكتراث بالنتائج المترتبة على نقل المسار الزمني للقاعدة السكانية للعراق الى الاعلى، هو اختزال عدد السنوات التي يتضاعف فيها عدد سكان العراق الى 22 سنة، **وفقا لقانون السبعين** وهو[3]:

$$t^* = 70/g$$

حيث يرمز t* الى عدد السنوات ويرمز الحرف g الى معدل النمو السكاني (% سنويا).

وفيما يلي البيانات السكانية الكلية للعراق، ومعدلات النمو السنوية المقترنة بها، لسنوات مختارة ضمن الفترة 1974 -2021 (جدول 1):

جدول (1): عدد سكان العراق ومعدلات النمو السنوية للفترة 1974- 2021 (لسنوات مختارة)

السنة	عدد السكان	معدل النمو السنوي للفترة (%)	عدد السنوات التي يتضاعف فيها عدد السكان
1974	10,765,000	3.2	22
1977a	12,000,490	3.3	21
1987a	16,335,199	3.1	22
a1997	22,046,244	3.0	23
2009b	31,664,466	3.0	23
2019c	39,127,889	2.6	27
2020c	40,150,200	2.6	27
2021c	41,190,700	2·6	27

a. بيانات التعداد السكاني؛ b من نتائج الحصر والترقيم ؛ c. تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء.

[3] بالإمكان اثبات انه حين يكون المسار الزمي للقاعدة السكانية وفقا لدالة أسية، بمعدل نمو مساو ل " n"، يكون حساب الفترة الزمنية (t*) التي يتضاعف فيها عدد السكان كالاتي: t* = 70/g، حيث g = 100n

المصادر: (1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018–2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل الخاص بإحصاءات التعليم؛ المجموعات الاحصائية السابقة. (www.cosit.gov.iq)

(2) الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق (2019)، (بغداد: مطبعة الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول (1).

ان الجدول اعلاه يحمل لنا أكثر من "رسالة" وتحذير. من تلك الرسائل ما يفيد بان **العراق خلال الفترة 1974 – 1987 وضع رسميا، وبشكل مبرمج،** على أحد اسوء مسارات الانفجار السكاني في العالم.

من ناحية اخرى، شهد العراق خلال السنوات 2009-2021 زيادة سكانية تقدر بنحو تسعة ملايين نسمة. وبافتراض بقاء معدل النمو السكاني عند (2.6%)، يكون من المنطقي - وفقا لقانون السبعين اعلاه - ان يصبح عدد سكان العراق عام 2049 اثنان وثمانون مليون نسمة. ومن الجدير بالذكر ان الزيادة السكانية السريعة التي شهدها ويشهدها العراق اليوم، تستلزم زيادة مناظرة في حجم الموازنة العامة (الاستثمارية والاعتيادية معا)، لضمان عدم تخلف القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي عن مواكبة الزيادة السكانية المشار اليها. وخلافا لذلك نجد (مثلا) نقصا حاداً في عدد المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والارياف من جهة، ونقصا مناظرا في الكوادر التعليمية والادارية المؤهلة اللازمة للحفاظ على مستوى تعليمي معين رغم فائض الخريجين والخريجات، من جهة أخرى، والملحق بهذه الدراسة يبين للقارئ ان ايرادات الموازنة العامة للعراق، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، **تعتمد اساسا** على كمية النفط الخام المصدر وعلى السعر العالمي لبرميل النفط.

والسؤال الذي يطرح نفسه الان هو الآتي: ما علاقة حملة زيادة الانجاب، أو بالأحرى سياسة الانفجار السكاني الممنهج، للفترة 1974 – 1987 بالقاعدة السكانية (والقوى العاملة) لعام 2021 أو عام 2022؟

كما ذكرنا آنفا، فان **موجات مواليد السبعينات من القرن الماضي بشكل خاص، التي اصبحت في عقد التسعينات بالغة عمريا ثم قوى عاملة، انتجت هي الاخرى مواليد اضافية ليصبح جزء منهم اليوم ينتمي الى جيش العاطلين عن العمل – الذي أصبح يضم من تقل اعمارهم عن 15 سنة** [4]. ومن الجدير بالذكر انه في عام 2021 وحده شهد العراق زيادة سكانية قدرة بأكثر من مليون نسمة. وكما سنبين في المبحث التالي لهذه الدراسة ان الزيادة السكانية في السنة المذكورة اقترنت بزيادة في القوى العاملة تجاوزت (250,000) شخصا، البعض منهم يعمل الآن، او يسعى للعمل، وفقا **لعقد عمل حكومي "مجاني".**

ثالثا: من الحقائق السكانية الى القوى العاملة والبطالة

رغم الصعوبات الاحصائية التي يواجهها الباحث للحصول على سلسلة زمنية متكاملة لبيانات القوى العاملة ومعدلات البطالة السائدة في العراق خلال فترة الدراسة، فان مسوحات" التشغيل والبطالة" التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء، بالتنسيق مع UNDP او ILO (مع بعض الفروض)، سمحت لنا بتكوين الجدول الاساسي التالي (جدول 2):

جدول (2): السكان، القوى العاملة a ومعدلات البطالة في العراق للفترة 1974–2021 (سنوات مختارة)

السنة	عدد السكان	القوى العاملة	معدل البطالة (%)	معدل العمالة الناقصة (حاجة العامل لساعات عمل أكثر) %	القوى العاملة الجديدة للسنة المعنية [b]
1974	10,765,000	2,663,261	--	--	77,570
1977	12,000,490	2,968,641c	2.5	--	92,051
1987	16,335,199	3,862,554c	4.8	--	116,139
1997	22,046,244	5,201,969c	17.9	--	151,514
2009	31,664,466	7,961,853d	15.3e	10.0e	231,899

[4] خلال السنوات الدراسية 2016/2015 الى 2019/2018 بلغ عدد التلاميذ تاركي المدارس الثانوية (الحكومية) والمدارس المهنية 296,861 طالب وطالبة، أكثر من نصفهم من الذكور وجزء منهم مشمولون بمفهوم "عمالة الاطفال". اما عدد تاركي المدارس الابتدائية للفترة ذاتها فقد بلغ 493,357 طالب وطالبة أكثر من نصفهم أيضا من الذكور... أنظر الى: ألجمهورية العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018 – 2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الجدولين (12/9) A و (7/9) على التوالي.

235,436	--	10.8	9,290,680f	36,169,123	2016
--	--	..	9,793,389f	38,124,182	2018
--	--	..	10,045,580g	40,150,200	2020
257,420	10+?	16.5g	10,303,000g	41,190,700	2021

-- البيانات ليست متوفرة؛ a 15 سنة فأكثر؛ b بافتراض ان معدل نمو القوى العاملة مساو لمعدل النمو السكاني؛ **c.** بيانات التعداد السكاني للسنة المعنية؛ d من نتائج الحصر والترقيم لعام 2009؛ e لعام 2008؛ f اعتمادا على الاسقاطات السكانية للجهاز المركزي للإحصاء ومعدل المشاركة المنقح للقوى العاملة لعام 2016 البالغ 43%؛ g تقدير اعتمادا على نسبة المشاركة في القوى العاملة البالغة 39.5% وفقا لنتائج" مسح القوى العاملة في العراق 2021 ". انظر الى:

Republic of Iraq, Central Statistical Organization (CSO), Kurdistan Statistics Office (KRSO), and International Labour Organization (ILO), Iraq Labour Force Survey 2021(Baghdad: 2022), P. 6 and Tables 1 & 2.

ملاحظة: عند تكوين الجدول (2)، تم اعتماد البيانات السكانية ومعدلات المشاركة في القوى العاملة الواردة في المصدر (2) اعلاه وفي احصاءات الجهاز المركزي للإحصاء اعلاه. ومن الممكن الحصول على بيانات مقاربة - للسكان والقوى العاملة - لعامي 2016 و2017 اعتمادا على البيانات السكانية ومعدلات المشاركة في القوى العاملة الواردة في:

(UNDP, 2018, Tables 7 & 11) and UNDP (2016, Tables 7 & 11) as well.

مصادر جدول (2):

1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018 – 2019 (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل الخاص بإحصاءات التعليم؛ المجموعات الاحصائية السابقة؛

2) Republic of Iraq, Central Statistical Organization (CSO)، Kurdistan Statistics Office (KRSO)، and International Labour Organization (ILO)، Iraq Labour Force Survey 2021(Baghdad: 2022)، P. 6 and Tables 1 & 2.

3) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة، تقديرات سكان العراق (2019)، (بغداد: مطبعة الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول (1).

4) جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1977 والتعدادات التي اعقبته.

الجدول (2) يبين لنا الارتباط الوثيق بين القاعدة السكانية - وفي العراق لدينا انفجار سكاني كما بينا انفا - وحجم القوى العاملة، وهذا ما أكد عليه وحذر منه... مؤتمر بخارست للسكان عام 1974. وكما هو معروف، فان القوى العاملة لأي اقتصاد تتكون من جزئيين: العاملين من الجنسين والعاطلين عن العمل (وهو ما سنتناوله بعد قليل).

وكما هو واضح ايضا من الجدول اعلاه، فان حجم القوى العاملة في العراق في عام 2021 قارب ضعف ما كان عليه عام 1997 وما يقرب من ثلاثة اضعاف ونصف ما كان عليه عام 1974.

اما العمود الاخير الأيمن للجدول فيعرض تقديرا متحفظا لعدد الوافدين الجدد الى سوق العمل في العراق للسنة المعنية. ومن الجدير بالذكر ان ما يربط القوى العاملة بالقاعدة السكانية هو في الاساس "الجسور" الاربعة التالية:

1. خريجو وخريجات الجامعات العراقية.
2. خريجو معاهد المعلمين والمعاهد الاخرى التي تقبل من أكملوا الدراسة المتوسطة.
3. خريجو المدارس المهنية.
4. تاركو المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) والمهنية [5].

وفيما يلي جدولا يعطينا صورة إحصائية عن عدد الطلبة الموجودين في المؤسسات التعليمية المشار اليها للعام الدراسي 2018 - 2017 (جدول 3):

[5] وعددهم يربو على 296,000 طالب وطالبة للسنوات الدراسية 2016/2015 الى 2019/2018، أكثر من نصفهم من الذكور المرشحين للالتحاق بسوق عمالة الاطفال. انظر الى الهامش 4 صفحة 8 اعلاه.

جدول (3): عدد الطلبة الموجودين والخريجين من الجامعات العراقية كافة والموجودين في المعاهد والمدارس المهنية للعام الدراسي 2018/2017

المؤسسة التعليمية	عدد الموجودين	عدد الخريجين
الجامعات (الحكومية والاهلية)	783,782,	152,467
معاهد المعلمين والفنون الجميلة	8,334	--
المدارس المهنية	50,039	--
المجموع	841,156	--

-- البيانات الدقيقة غير متوفرة.

المصدر: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية 2018– 2019 ، (بغداد: مطبعة الجهاز، 2020)، الفصل 9 والمجموعة الاحصائية التي سبقتها، الفصل 9 أيضا.

ان ما في الجدول (3) يفيد بان فترة ال 3-4 سنوات القادمة ستشهد تخرج ما يزيد على (800,000) شخص من المؤسسات التعليمية المذكورة ودخولهم كوافدين جدد الى سوق العمل المتخمة، وسيلي ذلك موجة اخرى واخرى ما دامت ماكينة الانفجار السكاني مستمرة في العمل والانتاج.

ولدى العودة الى الجدول (2) نجد بعض البيانات عن البطالة، وبالتحديد معدل البطالة Rate of unemployment الذي يعرف على انه "عدد العاطلين الذين يبحثون عن عمل بعمر 15 سنة فأكثر مقسوما على عدد السكان النشيطين اقتصاديا [اي القوى العاملة] بعمر 15 سنة فأكثر × 100"، حيث بلغ هذا المعدل 10.8% عام 2016 وأكثر من 16% عام 2021. ولدينا ايضا معدل العمالة الناقصة Rate of underemployment الذي يعرف على انه حالة "قلة ساعات العمل اليومية مع الرغبة في العمل الاضافي. "ومن المحتمل جدا ان يكون هذا المعدل قد تجاوز الان (ايار 2023) ما نسبته 10% من القوى العاملة.

ان البيانات الاحصائية الواردة في الجدول (2)، الى جانب مسح مهم تم اجراؤه عام 2021 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وUNDP مع جهتين اخريين، ومسح حديث اخر اجراه الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع ILO وجهة اخرى، كلها مهمة بالنسبة لموضوعنا، **فهي تسمح لنا بالقول ان معدل البطالة في العراق الان (ايار 2023) يتجاوز 16%. وهذا يعني ان عدد العاطلين عن العمل والعاطلات (عدا العمالة الناقصة وعمالة الاطفال) يتجاوز اليوم (1.7) مليون شخص.**

رابعا: حول امكانية تحقيق حالة التوظف الكامل واستدامتها في ضل استمرارية الانفجار السكاني والاعتماد النفطي

في الجزء الثاني لهذه الدراسة بينا ان العراق منذ عام 1974 وضع رسميا على مسار الانفجار السكاني الممنهج. وقد ساهم ذلك بشكل جوهري في جعل عدد سكان العراق عام 2021 نحو (41.0) مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ نحو 2.6%. **في الجزء الثالث** تناولنا بشكل خاص العلاقة القائمة بين القاعدة السكانية للعراق والقوى العاملة، وشيء عن الية تلك العلاقة (الجدول 3). وكما هو واضح من الجدول (2)، فان حجم القوى العاملة في عراق عام 2021 بلغ نحو (10.3) مليون شخصا، بمعدل نمو سنوي لا يقل عن 2.6%. **من ناحية اخرى، بلغ متوسط عدد الملتحقين الجدد بسوق العمل العراقية خلال السنوات الثلاثة الاخيرة (عدا محافظات إقليم كردستان لعدم توفر البيانات الاحصائية) أكثر من 250,000 شخص، بعد ان كان ذلك المعدل نحو (85,000) شخصا خلال السنوات الثلاث الاولى لإطلاق حملة زيادة الانجاب**، كما ألقينا بعض الضوء على معدل البطالة ومعدل العمالة الناقصة لعدد من سنوات الدراسة. وفي السنوات الاخيرة تراوح معدل البطالة في عموم العراق بين 12% و16%، اما بالنسبة للعمالة الناقصة فلا يتوقع ان يكون معدلها الآن (آذار 2022) اقل من 10%.

هذا عدا عمالة الاطفال (5 الى 14 سنة) التي وصلت نسبتها عام 2021 الى 5% من افراد الفئة العمرية هذه، والتي قدر عدد افرادها عام 2019 بنحو (10) مليون من الأولاد [6]. وكما هو معروف فان للبطالة الاجبارية - والفقر المقترن بها - تكاليف اقتصادية وتكاليف اجتماعية، وتكاليف سياسية. (Junankar,2016: Ch.6)

والسؤال الذي نريد الاجابة عليه في هذا الجزء من الدراسة هو الاتي:

هل من سبيل للتوفيق بين النمو السكاني السريع والقوى العاملة من جهة، وتحقيق معدل مستهدف للبطالة في ضل الاعتماد النفطي المتزايد من جهة اخرى؟ ستكون اجابتنا على هذا السؤال، الذي يراه الباحث مهما، استنادا الى اساس رياضي محكم رغم بساطته.

لنبدأ اولا بالعلاقات الرياضية التي تقع ضمن "مثلث":

القاعدة السكانية – القوى العاملة - التوظف ومعدل البطالة.

$$F_t = F_o\,(1+n)^{t} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$
$$Z_t = \lambda F_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$
$$U_t = [(Z_t - N_t)/Z_t]x100 \quad \ldots\ldots (3)$$
$$N_t = \lambda[1 - U^*/100]F_t \quad \ldots\ldots (4)$$

حيث ان: F = عدد السكان، Z = القوى العاملة، N = عدد المشتغلين على مستوى الاقتصاد بأكمله، U = معدل البطالة، U* = معدل البطالة المستهدف، n = معدل النمو السكاني، λ = نسبة القوى العاملة الى عدد السكان، أما " t " فترمز إلى عدد السنوات.

بناء على ذلك، تكون اجابتنا على السؤال الذي بدأنا به هذا لجزء من الدراسة كالاتي: لا من سبيل... والسببان الرئيسيان هما:

1) الاعتماد النفطي في عالم يتجه نحو الاستخدام المتناقص للوقود الاحفوري ومنه النفط الخام.
2) التلوث البيئي.

خامسا: الحاجة المجتمعية الماسة الى تنظيم الاسرة في عراق اليوم كما في عراق الامس

بادئ ذي بدء نقول: ان البيانات السكانية التي اوردناها في الجدول (1) تؤكد لنا ان الانفجار السكاني في العراق اليوم هو حقيقة واقعة، وان الهرم السكاني للعراق يؤكد لنا ذاك كما في الملحق (2).

من ناحية أخرى، وجنبا الى جنب مع الزيادة السكانية السريعة والزيادة المناظرة في القوى العاملة، فان عدم مواكبة الزيادة في فرص العمل للزيادة في القوى العاملة انعكس في زيادة متأرجحة في معدل البطالة الاجبارية والعمالة الناقصة في المجتمع العراقي بعربه وكرده. وهذان الشكلان للبطالة يمكن ان تكونا سببا رئيسيا لمشاكل اجتماعية جمة (عنف أسرى، تزايد حالات الطلاق، الانتحار، التطرف...الخ)، خاصة إذا كان الشخص المعني – العاطل عن العمل كليا او جزئيا - يعيش هو واسرته دون خط الفقر. **وفي العراق لدينا من البيانات الإحصائية التي يعول عليها ما يمكننا من دعم هذه الفرضية المهمة.**

1) وفقا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي الصادر عام 2019 (UNDP:2019, Table 6) بلغت نسبة سكان العراق عام 2018، ممن هم دون خط الفقر الرسمي (البالغ 77,000 دينار عراقي شهريا) 18.9%. وبما ان عدد سكان العراق عام 2018 كان نحو (38.1) مليون نسمة (جدول 2) فان العدد المطلق لسكان العراق الذين **"كانوا"** يعيشون دون خط الفقر في عام 2018 بلغ (7.2) مليون نسمة.

[6] اعتمادا على البيانات السكانية العمرية في: جمهورية العراق، الجهاز المركزي للإحصاء، تقديرات سكان العراق 2019 (بغداد: منشورات الجهاز، تشرين الثاني 2019)، الجدول 3.

ولا يغيب عن البال ان العراق من منتصف عام 2018 الى منتصف عام 2021 شهد زيادة سكانية تقدر بنحو ثلاثة ملايين نسمة، فهل من المعقول القول (مع وجود جائحة COVID-19) ان نسبة سكان العراق ممن هم دون خط الفقر الرسمي المشار اليه قد اصبحت عام 2022 اقل مما كانت عليه عام 2019؟ الجواب متروك لتقدير للقارئ/ـة الكريم

2) ان معدل البطالة في العراق اليوم لا يتوقع ان يقل عن 16% من القوى العاملة البالغة نحو (10.3). وهذا يعني ان عدد العاطلين عن العمل والعاطلات لا يقل عن (1.7) مليون شخصا.

وبالنسبة **للعمالة الناقصة**، فلا يتوقع ان يقل معدلها لهذه السنة (2023) عن 10% من اجمالي المشتغلين. **اما عمالة الاطفال (5 - 14 سنة)**، وفي أحسن الاحوال، لا يتوقع ان تكون هذا العام اقل من 5% من مجموع الافراد المنتمين للفئة العمرية الفتية هذه. وهذا يعني ان عمالة الاطفال في المجتمع العراقي اليوم لا يتوقع ان تقل عن (500,000) طفل وطفلة.

ومن الجدير بالذكر ان البطالة والفقر المتواجدان في العراق اليوم، كأحد النتائج الملموسة للانفجار السكاني (جنبا الى جنب مع الحروب العبثية المعروفة) يجعلان الشخص المعني (واسرته ان كان له اسرة) في حالة من العوز المادي والانسحاب الاجتماعي والانكسار النفسي (Giddens and Sutton: 2013, 293-294). هذه الحالة الانسانية الصعبة تكفي لجعل الشخص المعني مهيئ لتقبل اية فكرة او مبادرة تعرض عليه من قبل الغير تمكنه من الحصول على فرصة عمل ترفع عنه عبئ الفراغ والفقر الذي هو فيه – خاصة إذا كان رب اسرة.

3) وكما ذكرنا أنفا، وجنبا الى جنب مع الزيادة السريعة في حجم القوى العاملة، فان الزيادة السكانية السريعة التي شهدها ويشهدها العراق اليوم تستلزم زيادة مناظرة في حجم الموازنة العامة (الاستثمارية والاعتيادية معا)، لضمان عدم تخلف القطاعات الحيوية للاقتصاد العراقي عن مواكبة الزيادة السكانية المشار اليها.

وخلافا لذلك نجد نقصا حادا في عدد المدارس الابتدائية والثانوية في المدن والارياف، نقصا حادا في المراكز الصحية في الارياف وقصبات المدن، ونقصا حادا في عدد المستشفيات الحكومية في المدن، نقصا حادا في الطاقات الانتاجية اللازمة لتوفير المياه النقية، تزايد الحاجة الى التخلص من المياه العادمة والنفايات بطريقة مقبولة علميا واجتماعيا، **وهذه مجرد امثلة...**

4) من ناحية اخرى، يفيد **قانون السبعين** المشار اليه انفا ان كون القاعدة السكانية في العراق اليوم نحو (42) مليون نسمة، بمعدل نمو سنوي مقداره (2.6%)، يعني ان الفترة التي يمكن ان يصل فيها عدد سكان العراق الى ضعف ما هو عليه الآن لا تزيد على (27) سنة. وهذا يعني بالطبع، ما لم نعمل جادين – على المستوى الرسمي والمجتمعي بما في ذلك المؤسسات الدينية – على الاخذ بمبدأ تنظيم الاسرة من الان، فان عراق عام 2050 سيشهد قاعدة سكانية تبلغ نحو (84) مليون نسمة...

سادسا: الاستنتاجات ومقترح

أولا: الاستنتاجات:

ان الاستنتاجات التي تقودنا اليها هذه الدراسة، وهي بطبيعة الحال الاجابات على الاسئلة البحثية التي وردت في مقدمتها، هي الاتي:

أ. ان الانفجار السكاني في العراق، رغم الحروب العبثية، حقيقة واقعة... ويعود ذلك الى حد كبير الى سياسة سكانية أطلقنا عليها سياسة الانفجار السكاني الممنهج تم اقرارها رسميا عام 1974 رغم التحذيرات التي وردت في تقرير نادي روما **The Limits To Growth** لعام 1972 وتحذيرات المؤتمر العالمي الثالث للسكان الذي عقد في بخارست عام 1974. **نتيجة لذلك – الى جانب اسباب اجتماعية اخرى** – ازداد عدد سكان العراق من نحو (10.8) مليون نسمة عام 1974 الى (22) مليون نسمة عام 1997، ثم الى ما يزيد على (42) مليون نسمة اليوم – بمعدل نمو سنوي تقدره وزارة التخطيط العراقية ب (2.6%). اما UNDP فتقدره ب (2.8%) سنويا. وهذا يعني ان بقاء معدل النمو السكاني على ما هو عليه الان، فان الفترة التي يتضاعف فيها عدد سكان العراق ليصبح (84) مليون نسمة سوف لا تزيد على 27 سنة.

وما من شك في ان الاتساع الحالي والسريع للقاعدة السكانية في العراق – في ضل الاعتماد النفطي – يحمل معه اتساعا ملموسا في نسبة الأسر التي تعيش دون خط الفقر الرسمي، ولا يخفى ان عالم الفقر وعالم الشر صنوان.

ب. لا يختلف اثنان على ان الزيادة السكانية السريعة في أي مجتمع تحمل في ثناياها زيادة مناضرة في حجم القوى العاملة. وفي حالة زيادة معدل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية عبر الزمن، يكون معدل نمو القوى العاملة أكبر من معدل النمو السكاني. بالنسبة للعراق، وكما يوضح الجدول (2) بجلاء، فقد ازداد حجم القوى العاملة بسرعة خلال فترة الدراسة، من نحو (2.7) مليون شخص عام 1974(السنة التي اقرت فيها رسميا حملة زيادة الإنجاب) الى (5.2) ملايين عام 1997، ثم الى (10.3) مليون شخص عام 2021. والزيادة في حجم القوى العاملة مستمرة، وبمعدل سنوي حديث يزيد على 250,000 شخص من الوافدين الجدد (والوافدات) الى سوق العمل العراقية.

وقد يسأل سائل: ما علاقة سياسة الانفجار السكاني الممنهج لعام 1974 بعدد سكان العراق اليوم؟

اجابتنا على هذا السؤال هي: ان **موجات مواليد سبعينات القرن الماضي بشكل خاص، التي اصبحت في عقد التسعينات بالغة عمريا ثم قوى عاملة، انتجت هي الاخرى مواليد اضافية ليصبح جزء منهم اليوم ينتمي الى جيش العاطلين عن العمل – الذي أصبح يضم من تقل اعمارهم عن 15 سنة، بعمالة اطفال قدرت بنحو (500,000) طفل وطفلة**. والبطالة الاجبارية التي تأرجح معدلها حديثا في العراق من 12% الى 16%، ليست فقط مشكلة اقتصادية بل يمكن ان تكون سببا رئيسيا لمشاكل اجتماعية وخاصة المشاكل الاسرية، بل ويمكن للبطالة الاجبارية ان تصبح جسرا الى **عالم التطرف الديني**.

هذه هي اهم الاستنتاجات التي اوصلتنا اليها هذه الدراسة.

ثانياً: مقترح

في إطار الموضوع المحدد الذي بين ايدينا، والنتائج التي توصلنا اليها، يرد السؤال التالي: **ما السبيل للحيلولة دون وصول عدد سكان المجتمع العراقي الى (84) مليون نسمة عام 2050، وما يصاحب ذلك الرقم المخيف من بطالة وتفاوت معيشي ومشاكل اجتماعية... وتلوث بيئي؟**

ان اجابتنا المختصرة على هذا السؤال هي الاتي:

لتجنيب المجتمع مزيدا من البطالة، ومشاكل اقتصادية واجتماعية مستقبلية اخرى تم التطرق الى بعضها قبل قليل، لابد من الاقرار رسميا ودينيا "منبريا" وجامعيا واعلاميا بضرورة الاخذ الجاد بمبدأ تنظيم الاسرة في العراق **من الآن قبل فوات الاوان.**

وبصراحة أكبر نقول: **نحن في العراق اليوم بحاجة ماسة الى الإقرار الرسمي والقبول المجتمعي بسياسة سكانية قائمة على الطفلين بالنسبة للشباب، والتوقف الكامل عن "الإنتاج" بالنسبة لمن لديهم أكثر من اثنين.**

هذا ما أمكن تناوله ضمن الوقت المسموح به، أملين ان نكون قد وفقنا في عملنا العلمي المتواضع هذا خدمة لبلدنا واهلنا في العراق من اقصى شماله الى اقصى جنوبه.الملاحق

السنة	كمية النفط الخام المنتج (mbd)	كمية النفط الخام المصدر (mbd)	نسبة الصادرات النفطية الى الكمية المنتجة (%)	قيمة الصادرات (مليون دولار)			نسبة عوائد صادرات النفط الخام في ايرادات الموازنة العامة (%)
				النفطية وغير النفطية	صادرات النفط الخام	صادرات النفط الخام (%)	
1970	1.549	1.496	96.6	847	788	93.0	79.2a
1977	2.348	2.167	92.3	9,704	9,560	98.5	--
1979	3.477	3.275	94.2	21,525	21,382	99.3	--
1980	2.646	2.459	91.2	26,438	26,296	99.5	87.4b
1989	2.783c	--	--	12,284	11,876	96.7	--
2009	2.336	1.906	81.6	44,373	41,852	94.3	--
2010	2.358	1.890	80.2	52,483	51,589	98.3	--
2012	2.942	2.423	82.48	94,392	94,103	99.7	--
2015	3.504	3.005	85.8	54,667	54,394	99.5	--
2019	4.576	3.968	86.7	82,309	80,027	97.2	88.6
2020	3.997	3.428	90.5	46,811	44,287	94.6	81.0

ملحق (1): خاص بالاعتماد النفطي للاقتصاد العراقي وموازنته السنوية: 1970 – 2020 (سنوات مختارة)

-- البيانات غير متوفرة او لا حاجة لنا بها؛ mbd = مليون برميل يوميا.

a. نسبة عوائد صادرات النفط الخام في الموازنة الاستثمارية

b. نسبة عوائد صادرات النفط الخام في الموازنة الاعتيادية.

c. متوسط حصص الانتاج المقررة بالاتفاق مع OPEC للأشهر تموز الى آب 1989.

مصادر بيانات الملحق:

Republic of Iraq, Ministry of Planning, National Development Plan 1970 – 1974 (Baghdad: Planning Committee, 1970), Table 2; Republic of Iraq, Ministry of Finance, The State Budget for 1980: Basic Indicators (Baghdad: General Directorate of Budget, 1980), Table 2; Republic of Iraq, Ministry of Justice, "Law No. (1), The Federal Budget of Iraq for 2019, Al-Waqey AL-Iraqia Gazette No. 4529 for 2019, Table (a), P. 38; Republic of Iraq, Ministry of Justice, "Law No. (23), The Federal Budget of Iraq for 2021, Al-Waqey AL-Iraqia Gazette No. 4625 for 2021, P. 9; Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual Statistical Bulletin 2021 (Vienna: OPEC Publications, 2021); earlier issues.

أهرام سكانية لكل من العراق، أوغندا والمانيا.

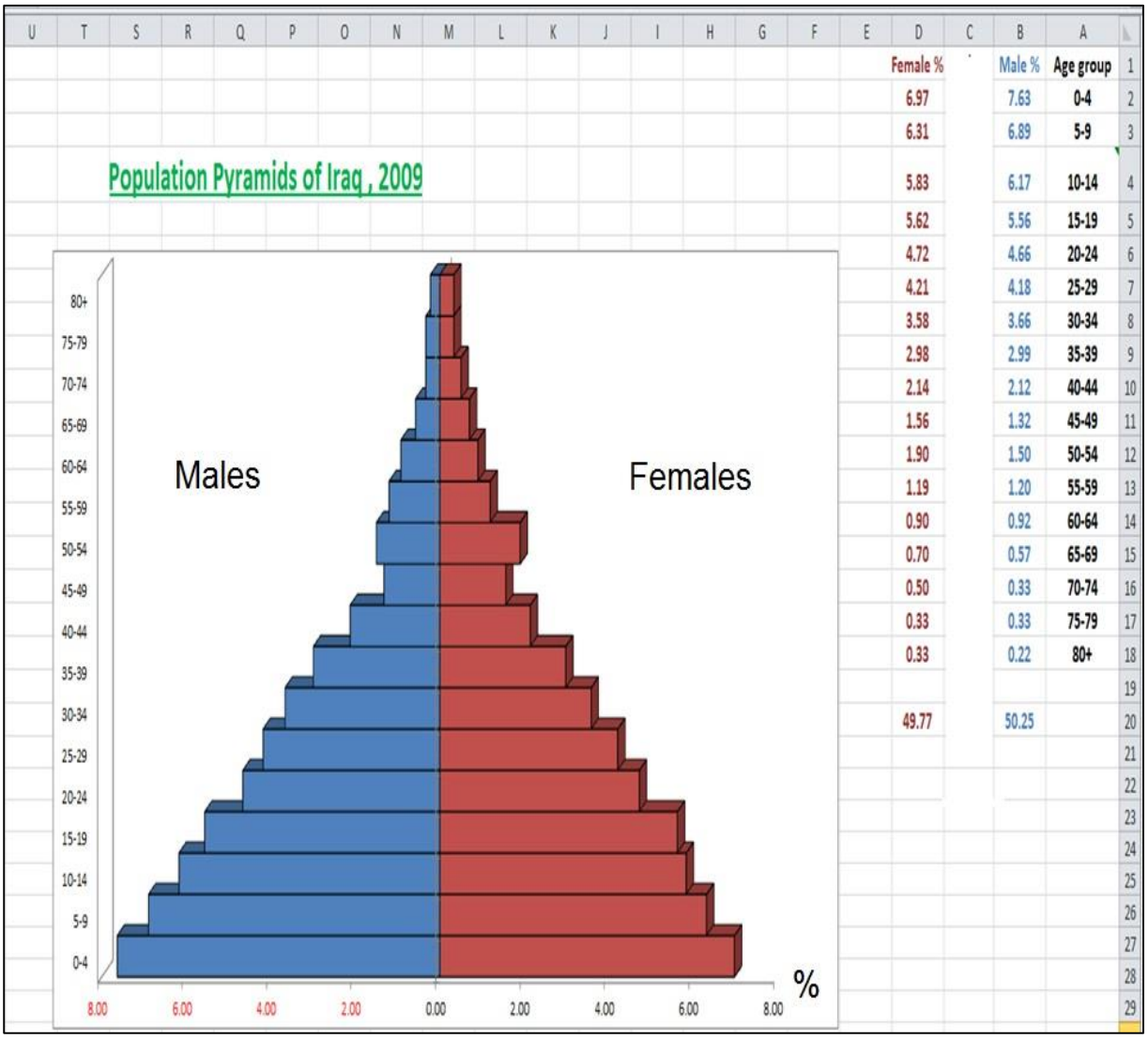

Female %	Male %	Age group
6.97	7.63	0-4
6.31	6.89	5-9
5.83	6.17	10-14
5.62	5.56	15-19
4.72	4.66	20-24
4.21	4.18	25-29
3.58	3.66	30-34
2.98	2.99	35-39
2.14	2.12	40-44
1.56	1.32	45-49
1.90	1.50	50-54
1.19	1.20	55-59
0.90	0.92	60-64
0.70	0.57	65-69
0.50	0.33	70-74
0.33	0.33	75-79
0.33	0.22	80+
49.77	50.25	

FIGURE 3

Age and Sex Structure of Uganda, 2010 and 2050

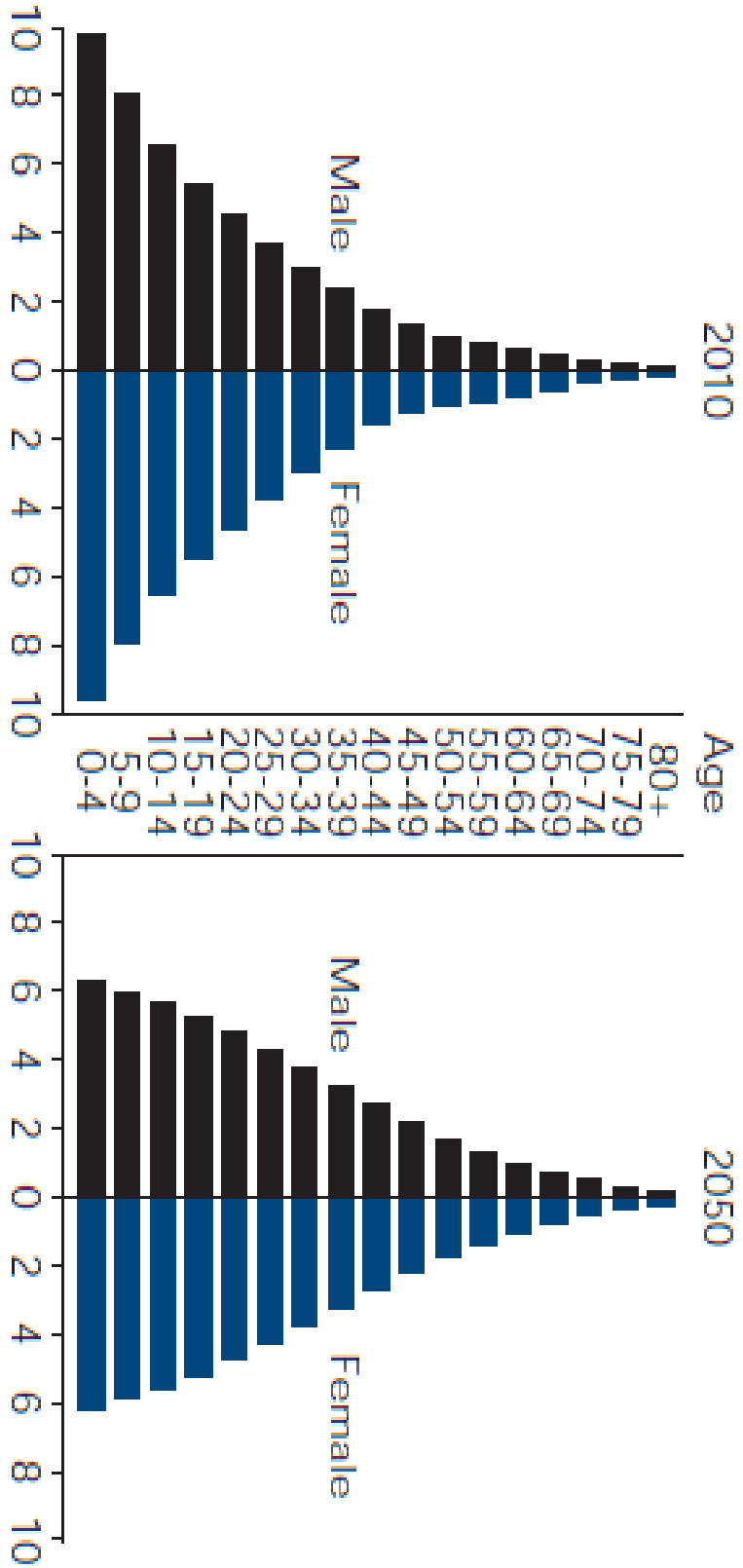

Source: United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision* (2011).

FIGURE 8

Age and Sex Structure of Germany, 2009 and 2050

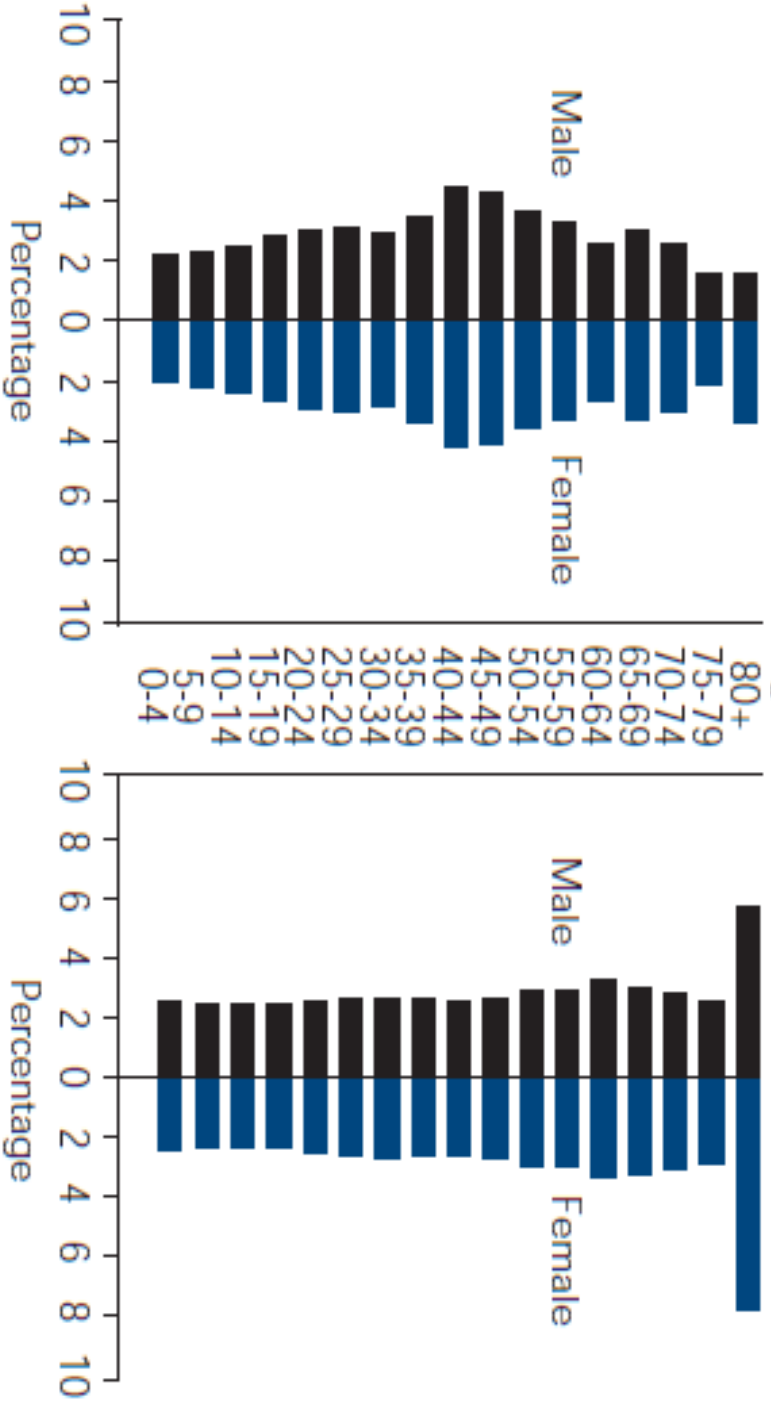

Sources: For 2009: German Federal Statistical Office, *Statistical Yearbook 2010*. For 2050: United Nations Population Division, *World Population Prospects: The 2010 Revision* (2011).